

الجهاز المصرفي العراقي بين متطلبات التنمية، معطيات الواقع، وموجبات التطوير

أ.د. علي عبد محمد سعيد الراوي

كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة العراقية

بعضها على بعض

زيب

بعضها على بعض

بعضها على بعض

بعضها على بعض

بعضها على بعض

أولاً- الجهاز المصرفي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية:

كل يوم تتأكد صحة ما قاله الاقتصادي الأمريكي المعروف جوزيف شومبيتر

J.Schumpeter بأن أسرار النمو الاقتصادي تكمن في ثلاثة عوامل أساسية هي:

١- الاختراعات والابتكارات.

٢- رجال الأعمال اللامعين (الرياديين).

٣- الجهاز المصرفي المناسب.

هذه المحاور الأساسية تعتبر من وجهة نظر عموم الاقتصاديين قضايا أساسية

وجوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي السريع والدائم.

ويحتل الجهاز المصرفي مكانة خاصة بين هذه العوامل الأساسية الثلاث كونه

الشرط الكافي للشروع بعمليات الإنماء المقصودة، فلا معنى لاختراعات وابتكارات متاحة

وإنما وجود تمويل كافٍ لتجسيد هذه الاختراعات وابتكار الطرق لتحويلها إلى قاطرات

على أرض الواقع تساهم في حفز النمو الاقتصادي ورفده بموارد وإمكانات دافعة جديدة.

وتعتبر مشكلة التمويل أحد أهم معضلات التنمية الاقتصادية، فبدون تمويل ميسر

ومتاح في كل الأوقات لن تتحقق التنمية الاقتصادية^(١).

يعتبر اقتصاديون مرموقون من أمثال R.NURKSE وعمر محي الدين وعموم

اقتصاديي التنمية إن معضلة هذه الأخيرة ومشكلتها الأساسية تكمن في القيد المالي (مدى

وفرة عرض مناسب من رأس المال لتمويل البرامج التنموية) وهكذا كثر الكلام عن فجوة

الجهاز المصرفي العراقي بين متطلبات التنمية.....

الموارد وفجوة الدخل (saving gap) حيث احتلت هذه الفجوة اهتمام ودراسة الكثير من المهتمين بالتنمية والتحليل الاقتصادي الكلي حيث وجود فجوة بين الإدخار المتاح والاستثمار المطلوب تشكل معضلة التنمية وعقدتها في عموم البلدان النامية وان تجاوز هذه المعضلة من وجهة نظر الكثير من هؤلاء كفيل بإطلاق التنمية إلى آفاقها الرحبة^(٢).

ويعتبر قيد التمويل اخطر ما يعيق برامج التنمية وهو يعتمد على ثلاثة مصادر

أساسية هي:

١- الموارد المحلية الحقيقية المتاحة.

٢- القروض والمساعدات الخارجية.

٣- التمويل بالعجز.

ويعتبر المصدر الأول هو المصدر الصحيح والأصل في التمويل بينما يشكل المصدران الآخران مخاطر حقيقية تهدد التنمية وبرامجها المستقبلية حيث قد ينقلب إلى فخ (trap) قد يحول التنمية إلى كارثة على المجتمع.

فالقروض تخلف الديون والتبعية وارتهان السيادة الوطنية وتؤثر سلباً على الأجيال القادمة وقد تفضي إلى إعادة الاقتصاد إلى عصور الاستعمار القديم، بينما يؤدي التمويل بعجز إلى التضخم والبطالة أحياناً وانهيار قيمة النقود وفقدان الثقة بالقدرات المحلية والتالي الانهيار الشامل للاقتصاد وما يتبعه من كوارث اقتصادية واجتماعية وربما سياسية.

وعليه فالاعتماد على الموارد المحلية (المدخرات القومية) يعتبر الضمانة لنجاح التنمية واستمرارها وتحقيق أهدافها لكن ذلك مرهون بوجود جهاز مصرفي ومؤسسات مالية ونقدية وسياسات قادرة على تعبئة هذه الموارد وإعادة خراطها في الدورة الاقتصادية ودورة الدخل بحيث تنتشلها من احتمالية الاكتناز (Hoarding) وسوء السلوك الاقتصادي التذبذبي غير المنضبط والقائم على صور غير عقلانية من سلوك المبالاة والإنفاق المظهري والتذبذبي غير اللازم.

وعليه فيحمل الكثير من الاقتصاديين الجهاز المصرفي مسؤولية القصور في تعبئة المدخرات الوطنية وتنامي ظاهرتي الاكتناز والإنفاق التذبذبي الذي يمارسه عموم الأفراد في عموم الأقطار النامية متهمين الجهاز المصرفي ومؤسساته بالتقصير في ملاحقة هذه المدخرات وكسب ثقتها لتكون احد مصادر التمويل المحلية بل أهمها وأحسنها على الإطلاق وخاصة في البلدان الفقيرة حيث يقل انتشار وحدات الجهاز المصرفي وتنتشر الأمية ويسود السلوك غير الرشيد في الجانب الاستهلاكي والاستثماري معا ويزداد النزوع إلى الاحتفاظ بالمدخرات بصورة مكتنزات مع التحفظ الشديد على عمل الأجهزة المصرفية بدواعي تتعلق بالثقافة والدين والأمان والثقة وغيرها من العوامل.

لقد أكد المهتمون بأدبيات التنمية منذ عقود عدة على إن الفائض الاقتصادي الاحتمالي كبير جدا لكنه مقيد وأسير ثقافات وسلوك الأفراد الاقتصادي في مجتمعات فقيرة مثل الهند وبلدان الشرق الأوسط وأفريقيا وغيرها وأنه لو قدر لهذا الفائض التعبئة والانخراط في

الجهاز المصرفي العراقي بين متطلبات التنمية.....

الدورة الاقتصادية لمكن تلك البلدان والمجتمعات من تجاوز محنة التخلف والخروج من
برائن الفقر^(٣).

ويشدد بول باران وبول سوزي مثلاً على إن بلداً مثل الهند لو قدر له أن يطلق
مكتنزاته ويحولها إلى الجهاز المصرفي ويفعل استثمارها لأمكنه الاكتفاء ذاتياً من الموارد
المحلية النقدية ولما أصبح الكلام عن فجوة الإدخار - الاستثمار ذي معنى، وهذا شأن
بلدان أخرى متخلفة مثل باكستان وبنغلادش وبعض بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية
التي تعاني من شحة ظاهرية في مدخراتها المحلية^(٤).

وفي العراق لا بد من التذكير بأن الجهاز المصرفي لم يتمكن من تعبئة
المدخرات الوطنية بشكل كافٍ كما أنه يعاني من العديد من العوائق ويتسم عمله بالرتابة
والمحافظة والروتين وهو ما سنتعرض له في الفقرة القادمة.

إن التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لا يمكن لها أن تقوم وتستمر وتتصاعد في
غياب جهاز مصرفي ملائم يستجيب لمتطلبات تلك التنمية وفيه من المرونة والاتساع
والانتشار والقابلية على الاستجابة السريعة والمناسبة لحاجات التنمية ومتطلباتها المتنامية
والمستجدة ولعل الاختناقات والتلكؤ الذي يعتري عمليات التنمية هذه راجع في الكثير من
أسبابه إلى قصور في خدمات هذا الجهاز وضعف مرونته وبيروقراطيته الشديدة مما
يخلق عزوفاً لدى المدخرين المحليين والمستثمرين المحليين والأجانب للإقدام على
الاستثمار وتفعيل النشاط الاقتصادي^(٥).

إن استمرار مظاهر التخلف والفقر والامية وضعف الفعاليات الاقتصادية وفقدان فرص التطوير وتلاشي بعضها يعود في كثير من الحالات إلى عدم ملائمة الجهاز المصرفي القائم وضعف إمكانياته ومحدودية انتشاره وقصور خدماته وجمود العادات المصرفية لدى المصارف وبعض طبقات المجتمع في آن واحد.

وعليه فإذا ما أريد لبرامج التنمية أن تستأنف دورتها ونشاطها فلا بد من وجود جهاز مصرفي قادر على استيعاب متطلبات وحاجات كل القطاعات الاقتصادية وبدرجة عالية من السلاسة واليسر والإتقان مع تنوع في الخدمات المصرفية وسيادة ثقافة مصرفية تتناسب مع حاجات النمو وتنزع إلى الاستثمار وتحويل الادخار من القنوات الموسومة بأنها قنوات (اكتناز) إلى قنوات استثمارية حقيقية تعتبر الاستثمار فضيلة والادخار منهج عقلاني والاكتناز (رديلة) يحاسب عليها (الجاني) لانه يساهم في إعاقه النقود عن ممارسه دورها الايجابي اللازم في تنشيط النمو الاقتصادي ليجني الاقتصاد ثمار الأفعال التضيعيفية لعمل كل من المضاعف والمعدل في الاقتصاد القومي ولكي تنتشر (ثمار النمو) كما يسميها المهتمون إلى كل الأقاليم في الاقتصاد ولينتفع صغار المدخرين والكبار على حد سواء ولتتحقق مصادر إضافية لدخول الفقراء إضافة إلى الآثار الايجابية المحتملة على كل من التشغيل والقضاء على البطالة وتنشيط الطلب المحلي الفعال وزيادة المعروض من السلع والخدمات وتوسيع برامج الاستثمار وموازنة أسعار الفائدة وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة والمرتبطة بتوسيع وتنشيط الجهاز المصرفي^(٦).

ثانياً: الجهاز المصرفي في العراق (بعض الخصائص والسمات):

يتكون الجهاز المصرفي في العراق من مجموعة من المصارف بعضها حكومية (الرافدين والرشد) وبعضها حكومية متخصصة (كالزراعي والصناعي والعقاري) والمتبقي خاصة وهي أكثر من عشرين مصرفاً بعضها مصارف إسلامية كما يشير إلى ذلك نظامها الداخلي.

وبالرغم من هذا التنوع والعدد غير القليل من المصارف إلا أن الواقع يشير إلى قصور وتخلّف عموم هذه المصارف وعدم نجاحها في تحقيق تعبئة مناسبة للمدخرات الوطنية أو تهيئة عرض مناسب من الأموال وبأسعار فائدة مناسبة للمستثمرين والمقرضين وبهذا غالباً ما نجد إن نقص التمويل هو ما يشكو منه القطاع الخاص وحتى العام أحياناً.

ومن ناحية أخرى فإن هذه المصارف لم تستطع تعبئة كامل الفائض الاقتصادي فازدادت مقادير ونسب المكتنزات من مجموع الادخارات الوطنية وازداد عزوف الأفراد عن التعامل المصرفي فيما تركزت الأنماط الادخارية القديمة ولم تنمو العادات المصرفية أو تتطور كما يفترض وبشكل ملموس، هذا في حين يزداد الدخل القومي بسبب ارتفاع أسعار النفط وتزايد الكميات المصدرة منه كما يزداد متوسط الرواتب والأجور لكن مع كل ذلك لم تزداد تعبئة المدخرات بشكل مكافئ وواضح.

والمراقب لشأن المصارف في العراق والعمل المصرفي عموماً يمكن أن يرصد

السمات والخصائص التالية:-

١- ضعف انتشار الجهاز المصرفي وعدم تغطيته لكامل المناطق الجغرافية، فلا تزال الكثير من المناطق وبعض النواحي لا يوجد فيها فرع مصرفي لأي من المصارف الحكومية أو الخاصة، كما تقل الفروع المصرفية داخل المدن الكبيرة ولا تنتشر بشكل كافٍ في مناطق ذات كثافة سكانية ونشاط اقتصادي واضح مما يضطر المواطنين والمتعاملين إلى الانتقال حيث توجد الخدمة المصرفية وذلك ما يعرقل نمو العادة المصرفية ويضيع على المصارف والأفراد فرص الانتفاع من الخدمة المصرفية ومن وضع المدخرات في المصارف.

ومن ناحية أخرى تقل فروع المصارف في المؤسسات الكبيرة كالوزارات والجامعات والمجمعات السكنية مما يفوت على الاقتصاد فرصة تعبئة المدخرات وعلى الأفراد فرصة الانتفاع من الخدمات المصرفية.

٢- البيروقراطية الشديدة والجمود وقلة المرونة والتحفّظ الشديد هي من السمات الواضحة لعمل الجهاز المصرفي العراقي المحكوم بقوانين صارمة وحكومية تتصف بضعف المرونة وصعوبة التكيف للواقع وصعوبة التغيير لتستجيب لضرورات الواقع، كما إن الجهاز المصرفي غير متجدد وغير متطور مع التطور الحاصل في الجهاز المصرفي في العالم الذي يبتكر باستمرار وبسرعة عالية أنماط وأشكال من الخدمات والأعمال المصرفية تستجيب لحاجات المؤسسات ورجال الأعمال وصغار المدخرين وتدفعهم إلى

الجهاز المصرفي العراقي بين متطلبات التنمية.....

تعميق تعاملهم مع الجهاز المصرفي، بينما تتصف سلوكيات الجهاز المصرفي في العراق عموماً بالبطء الشديد والتحفظ وضعف الاستجابة والحذر الشديد مما يفوت على الاقتصاد والمجتمع فرص الانتفاع من الخدمات المصرفية ويقلل من دورها في تعبئة الفائض الاقتصادي.

٣- تخلف التكنولوجيا وأنماط التعامل السائدة في عموم المصارف فلا يزال العمل اليدوي هو الشائع ولا تزال المراسلات بأنماطها القديمة هي المعتمدة ولا تزال قدرات الكادر البشري العامل في الجهاز المصرفي على حالها من المحدودية وضعف التأهيل والتدريب هذا إضافة إلى غياب التجديد والابتكارات والتسهيلات بشكل عام وجمود التعاملات المصرفية وضعف التغيير مما يخلق شعوراً لدى المواطنين بتعقيد الإجراءات المصرفية وجمودها وعدم ملائمتها وتكلفتها العالية ويساهم في تحجيم الإقبال على التعامل مع المصارف.

٤- وجود ظواهر الفساد الإداري والمالي في كثير من محطات التعامل في الجهاز المصرفي وظواهر بطء العمل والعرقلة التي يمارسها بعض ضعاف النفوس من العاملين في المصارف مما ينعكس سلباً على إقبال الناس على الجهاز المصرفي حيث يتهم بعض العاملين بأنهم يعرقلون الخدمات المصرفية السريعة والسلسلة طمعاً في الحصول على الرشاوي أو ما يسمونها (الإكراميات).

٥- السياسة النقدية المتشددة أحياناً التي يمارسها المصرف المركزي مع الجهاز المصرفي عموماً سواء ما يتعلق منها بالاحتياطات المحتجزة أو توزيع الأرباح أو أسعار

الفائدة أو التسهيلات وبقية القواعد والسياسات التي تنظم عمل المصارف يجعلها تشكو دوماً من تلك السياسة أو تلقي باللائمة عليها وعلى المصرف المركزي بأنه سبب التلكوء والجمود وقد يكون هذا الأمر صحيحاً وقد لا يكون كذلك لكنه حجة جاهزة أحياناً.

٦- عدم استقرار السياسة النقدية وظاهرة التضخم الشديد التي حصلت في الاقتصاد العراقي وتقلبات سعر صرف العملة كلها عوامل انعكست بالسلب على الجهاز المصرفي حيث انخفاض سعر الفائدة الحقيقي في ظل نمو التضخم في الأسعار جعل الإيداعات المصرفية تفقد قيمتها مع الزمن ودعى الناس لاستبدالها بموجودات حقيقية أو نقدية مغايرة في محاولة للحفاظ على ثرواتهم وهذا ما قلل بشكل كبير من التعامل المصرفي لصالح التعامل بالعملات الأجنبية أو بالذهب أو بالعقارات والمضاربات على سلع وخدمات أخرى في الاقتصاد القومي مما قلل من دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات.

٧- ضعف الثقة بالجهاز المصرفي من قبل الأفراد سيما بعد التحولات السياسية التي حلت بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ وعد وضوح الأفق السياسي وتهلّل الوضع الأمني وظواهر السطو المسلح على المصارف وتزوير العملة والفساد الإداري وعدم تحسن المؤشرات والمعطيات المتعلقة بالاستقرار عموماً والسياسة الاقتصادية القادمة كلها عوامل أضعفت الثقة بالجهاز المصرفي ودعت إلى تحويل المدخرات ونزوحها إلى الخارج والانكفاء الشديد والتحفّظ في التعامل مع المصارف وبالتالي قلل من فاعليتها في تعبئة الموارد النقدية والحقيقية معاً.

الجهاز المصرفي العراقي بين متطلبات التنمية.....

إن فقدان الأمن انعكس على نفسيات الناس وعلى سلوكياتهم وتوقعاتهم وبالتالي اثر سلبا على تعاملاتهم المصرفية والاقتصادية عموما بل والأسوأ دعاهم إلى الهجرة مع رؤوس أموالهم إلى خارج البلاد.

٨- القيود المؤسسية والقانونية وجمود القوانين والسياسات التي تنظم عمل الجهاز المصرفي وعدم وضوح تلك السياسات وانتشار الامية وضعف العادة المصرفية والثقافة المحافظة كلها عوامل انعكست على عمل الجهاز المصرفي.

٩- التعامل بالفائدة وعدم الاهتمام إلى صيغة بديلة تنظم علاقة الأفراد الذين يحرمون التعامل بالفائدة (الربا) مع المصارف وعدم فتح النافذة الإسلامية في المصارف الربوية وكذلك ضعف ومحدودية عمل المصارف الإسلامية في العراق وعدم انتشارها كلها عوامل فوتت على الاقتصاد فرصة الانتفاع من تعاملات نسبة كبيرة من الناس في العراق الذين يحرمون التعامل مع الجهاز المصرفي القائم لأسباب شرعية وهم على كل حال نسبة كبيرة من المجتمع تحجم تماما عن التعامل مع المصارف القائمة وفضلوا اكتناز مدخراتهم في بيوتهم أو البحث عن صيغ بديلة غير واضحة للاستثمار وبالتالي حرم الاقتصاد من فرصة الاستفادة من تلك المدخرات ومن آثارها الايجابية المحتملة في الاقتصاد القومي فيما لو تم انخراطها في دورة الدخل- الناتج.

إن هذه النقطة بالذات تعتبر ذات أهمية بالغة ويجب عدم المرور عليها بسرعة لأن حل هذا الإشكال بوسيلة شرعية مناسبة سيرفع من كفاءة عمل الجهاز المصرفي

العراقي إذا ما أحسن اختيار السياسة الملائمة لذلك والطريقة والتوقيت والوسائل المطلوبة لدعمها وإنجاحها.

ثالثاً: إصلاح وتطوير الجهاز المصرفي في العراق:

المراقب لواقع وإمكانات القطاع المصرفي العراقي يمكن أن يخرج باستنتاج إن هنالك جهاز مصرفي متنوع ولكنه يتصف بمحدودية الانتشار وضعف الأداء وتخلف الخدمات ومحدوديتها في التنوع والانتشار إضافة إلى تخلف التكنولوجيا المستخدمة وتواضع إمكانات وقدرات العنصر البشري العامل وحاجته إلى تطوير إمكاناته وكذلك وجود بعض مظاهر الفساد الإداري والمالي في التعامل مع هذا القطاع.

وهناك عوائق مؤسسية مختلفة تقيد عمل هذا الجهاز وتحد من إمكاناته مثل البيروقراطية الشديدة وتخلف النظم الإدارية الحكومية التي تحكم السياسة النقدية والمالية العامة للدولة وجمود الأنظمة القانونية وبطء الاستجابة للمتغيرات العالمية إضافة إلى الاختناقات التي يسببها سوء الوضع الأمني وتخلف البنى الفوقية الحاكمة لعموم الفعاليات الاقتصادية.

إن هذا الواقع لا يعني اليأس من إمكانية إصلاح هذا الواقع وتطويره ورفع مستوى الأداء وتحسين الخدمات المصرفية وتنويعها وتسهيلها للمواطنين وعموم الزبائن. وبالإمكان الحديث عن عدة محاور يمكن أن تكون محلاً للإصلاح والتطوير في هذا الجهاز خاصة ما يتعلق بالعوامل الذاتية كإصلاح القوانين والضوابط الداخلية

الجهاز المصرفي العراقي بين متطلبات التنمية.....

وتبسيطها وتحسين التكنولوجيا المصرفية ورفع مستوى التدريب والتأهيل للعاملين وتطوير مهاراتهم ومواجهة بؤادر الفساد الإداري وزيادة فتح الفروع الجديدة في المناطق المحرومة من هذه الخدمات ونشر الخدمات المصرفية لتصل إلى المواطن وتلاحق الودائع والمدخرات وغير ذلك، هذا إضافة إلى تحسين السياسة النقدية والمالية التي تضبط العمل المصرفي وانتخاب السياسات والإجراءات التي تتصف بالمرونة والاستجابة والحدثة لكي تلبي متطلبات العمل المصرفي الحديث.

إن عمليات إصلاح وتطوير الجهاز المصرفي في العراق تحتاج إلى تشخيص لأهم مشكلاته مع النية والجهود والموارد اللازمة لإجراء عمليات الإصلاح وبحرفيه ومهنية مناسبة مع إطار قانوني داعم يعضد سياسات الإصلاح هذه ويرفدها بالقدرات والخبرات مع ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة على هذا الصعيد.

ونعتقد نحن في هذا المجال إن هنالك بعض التدابير والسياسات والقرارات الواجب اتخاذها وبأسرع ما يمكن من أجل تطوير عمل هذا الجهاز معتقدين بأنه يستحيل تحقيق نمو اقتصادي رصين ودائم وشامل في ظل غياب جهاز مصرفي فاعل ومستجيب من ناحية وأنه بدون اعتماد بعض الإجراءات التالية فإن كفاءة عمل الجهاز المصرفي ستبقى ضعيفة وأدائه منقوص وغير مستجيب لحاجات التنمية ومتطلبات المجتمع ومن أهمها مايلي:-

١- نشر وتعزيز عمل المصارف الإسلامية وزيادة عددها وتوسيع رقعة انتشارها وتأسيس المزيد منها ولتبدأ الدولة بذلك وتشجع القطاع الخاص على ذلك أيضا.

إن محدودية عمل وعدد المصارف الإسلامية في العراق يعتبر أمرا خطيرا حيث لا يتجاوز عدد هذه المصارف الثلاثة وأغلبها محدودة النشاط وضعيفة رأس المال وقليلة المشاركة في سوق رأس المال هذا في مجتمع إسلامي ترتفع فيه نسبة المتدينون الذين لا يتعاطون مع المصارف الربوية ويفضلون وجود مصارف إسلامية حقيقية سهلة وقرية واضحة الهوية ومتنوعة النشاطات كي تساهم في تعبئة المكتنزات الكبيرة التي يرفض الأفراد وضعها في المصارف الربوية ولا يجدون جهازا أو مصرفا إسلاميا يستوعبها أو يستثمرها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

ولا بد من القول هنا إن الصيرفة الإسلامية انتشرت في كثير من أقطار العالم الإسلامية وغير الإسلامية وحقت نجاحات مهمة وساهمت في انخراط الادخارات وتعبئتها في الجهاز المصرفي واستثمرتها محققة فوائد ومنافع للأفراد المدخرين وللاقتصاد القومي أيضا^(٧).

إن الحقيقة التي يجب عدم إغفالها هو إن الاستثمار في المصارف الإسلامية يحقق من الناحية النظرية والعملية منافع كثيرة في الاقتصاد القومي حيث عدم التعاطي مع أسعار فائدة في حالة اقتراض رأس المال وفق المنهج الإسلامي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض تكاليف الاقتراض وهذا من شأنه أن يؤدي إلى رفع الأرباح وتشجيع المستثمرين على زيادة الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العاملين من ناحية وخفض الأسعار وبالتالي زيادة الطلب وتحسين أوضاع الفقراء في المجتمع.

بمعنى آخر إن العمل وفق النظام المصرفي الإسلامي يزيد من دالة الأرباح الاقتصادية والاجتماعية ويزيد مستويات التشغيل والطلب الكلي ويحسن دالة الرفاهية الاجتماعية هذا إضافة إلى أنه منهج يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي يحقق رضا ورغبة نسبة مهمة من المجتمع المتدين بل وأحيانا حتى غير المتدينين.

إننا نعتقد إن تأسيس مصارف إسلامية حكومية وأهلية أمر في غاية الأهمية، والمجتمع والاقتصاد بأمر الحاجة إليها لحزمة الخصائص الايجابية المترتبة عليه وآثاره الشاملة على عموم المجتمع لاسيما وإن الصيرفة الإسلامية تتصف بأنها تقوم على منهج (الصيرفة الشاملة) المعروف بايجابياته وفوائده لعموم الناس.

إن تجربة المصارف الإسلامية في عموم الاقتصادات المحيطة وفي العالم عموما تشير إلى تحقيق نجاحات واضحة وساهمت بنسبة كبيرة من تعبئة المدخرات الوطنية وحقت تشغيلاً لنسبة مهمة من الأيدي العاملة الراغبة بالعمل كما إنها حققت دخولا إضافية لصغار المدخرين ولذوي الدخل المحدود إضافة إلى مساهمتها في تحقيق عرض النقود الجاهزة للإقراض وخدمة المستثمرين.

إننا ندعو إلى الإسراع في إنشاء المصارف الإسلامية ونشر فروعها في كل الأقاليم وتقديم التسهيلات القانونية والإدارية واللوجستية لها وتشجيع زيادتها ودعمها بالقدرات المختلفة وتحسين شروط نشوئها ومنحها السماحات التشجيعية ما يتعلق منها بالاحتياطي أو القروض وتشجيع القطاع الخاص عبر سياسات مناسبة من أجل فتح المزيد منها لأننا نعتقد إن ذلك سيساهم ايجابيا في تحسين الخدمات المصرفية وتيسير وزيادة

تعبئة المدخرات ورفع الائتمان بشروط تنافسية وبكفاءة أفضل وذلك كله ينعكس لصالح الدولة والأفراد معا^(٨).

٢- فتح النافذة المصرفية الإسلامية في المصارف الربوية كإجراء سريع وأولي وهو أن يصار إلى فتح المجال أمام الأفراد والمؤسسات الراغبة بالإقراض والاقتراض وفق المنهج الإسلامي عبر نافذة خاصة تتعاطى مع الواقع وفق المنهج الإسلامي من ناحية الإقراض ووفق قواعد الاقتراض المعروفة (المضاربة، المراجعة، المشاركة، الاستضاع، المزارعة.... الخ)، وهذا أمر معمول به حتى في مصارف ربوية كثيرة وفي بلدان غير إسلامية (أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا) وحقق نجاحات في جذب مدخرات المسلمين العاملين في تلك الدول وحتى بعض غير المسلمين الراغبين بالاستثمار وفق هذا المنهج الذي حقق نجاحات ومنافع لكل أطراف العملية.

إن مثل هذا الإجراء سيحقق وبسرعة رغبة الكثير من الناس الذين يحجمون على التعامل مع المصارف الربوية ويشجعهم على إيداع مدخراتهم والانتفاع بها وضخها في دورة الدخل كما يهيئ لكثير من المستثمرين ما يحتاجونه من أموال للاستثمار في مشاريع ذات نفع اجتماعي واقتصادي دونما مشاريع غير الضرورية وغير المسموح بها وفق المنهج الإسلامي.

إن مثل هذه الإجراءات سترتب عليها زيادة في الإنتاج والتشغيل وانخفاض في سعر الفائدة وزيادة في الأرباح وهي أمور مهمة سترتب عليها تنشيط لعمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد القومي وتعظيم فائض المستهلك للمجتمع.

الجهاز المصرفي العراقي بين متطلبات التنمية.....

إن مثل هذا الإجراء لا يتطلب إلا قدر من الشجاعة وإعداد بعض الكوادر البشرية وتدريبهم للعمل وفق العمل المصرفي الإسلامي وبالإمكان التعاون مع بعض المصارف الإسلامية في المنطقة لانجاز مثل هذه الدورات وتبادل الخبرات والانتفاع من تجاربهم على هذا الصعيد.

٣- إنشاء وتشجيع قيام شركات الاستثمار والمؤسسات المالية القابضة التي تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ودعمها وتشجيعها بأطر قانونية وإعلامية وإدارية وبشرية ومعلوماتية حتى تساهم مع وحدات الجهاز المصرفي القائم في تعبئة المدخرات المتلكئة عن الانخراط في الجهاز المصرفي القائم لشبهات شرعية ومن ثم استثمار هذه الودائع في مجالات وقطاعات إنتاجية وخدمية ضرورية وغير مشبوهة تعميما للنفع العام وتحقيقا لفائدة المدخرين والمستثمرين وعموم المجتمع.

إن هذه الشركات يمكن أن تكون (مصارف في الظل) حيث تقوم بنفس وظيفة المصارف الإسلامية لكن بحجم اقل ولها قدرة كبيرة على ملاحقة مدخرات صغار المدخرين وذوي الدخل المحدودة، كما إنها تنمي العادة المصرفية الايجابية وتساهم في رفد الاقتصاد بموارد كان يمكن أن تتحول إلى مكتنزات أو تخلق طلب غير ضروري وغير منتج شأنها شأن الصناعات الصغيرة التي يعول عليها كثيرا في التنمية الصناعية وبالتالي مع وجود هذه الشركات يمكن تمويل الصناعات الصغيرة وإنجاحها أيضا.

إن الشركات المالية والاستثمارية التي تتعاطى مباشرة مع صغار المدخرين يمكن أن تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتساهم في زيادة الإنتاج

والأرباح وتنويع مصادر دخول الأفراد وتخفيض مستوى الفقر وتخفيض مستوى الأسعار وأسعار الفائدة أيضا.

٤- تشجيع إنشاء وقيام مصارف الفقراء ونشرها في عموم الاقتصاد القومي وهي مصارف تتعاطى مع الفقراء إقراضا واقتراضا وفق تسهيلات ومزايا محددة هدفها تخفيض مستوى الفقر في المجتمع ودفع الفقراء إلى العمل والادخار والاستثمار. وتجربة مصارف الفقراء تجربة جديدة وفريدة وناجحة حيث أثبتت نجاحها في بلدان فقيرة مثل بنغلادش والباكستان واندونيسيا والهند وغيرها وكانت مفاجئة العقيد الأخير من القرن العشرين حيث ساهمت إلى درجة كبيرة في إرساء تجربة فريدة من نوعها لم يكن يتوقع الكثيرون لها النجاح أو الفاعلية لكن الواقع يشير إلى تحقيقها لمكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة^(٩).

٥- العمل على تعميم تجربة المصرف السيار التي أثبتت نجاحا مهما في كثير من بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية والفكرة ببساطة تقوم على تصميم شاحنة سيارة تجوب القرى والأرياف والمناطق النائية والبعيدة تقدم خدمات مصرفية من إيداع وإقراض واقتراض بموجب تسهيلات معينة وتشجع المواطنين على الانتفاع من مدخراتهم البسيطة وتقدم لهم فرصة لتنويع مصادر الدخل وزيادة فرص الاستثمار وتسهيلها أمام الراغبين والقادرين على ذلك، جل ما تحتاجه هذه التجربة هي تأمين حماية مناسبة لهذا المصرف المنجول أثناء تجواله في مناطق غير آمنة مع قدر بسيط من التسهيلات والدعم الحكومي

الجهاز المصرفي العراقي بين متطلبات التنمية.....

مع تمويل بسيط من تخصيصات رعاية الفقراء أو إعانات البطالة أو المساعدات الخارجية الخاصة بالرعاية الاجتماعية^(١٠).

إن الفكرة قد تبدو غريبة بعض الشيء وغير عملية ربما خاصة في ظل الوضع الأمني المتدهور في العراق لكننا نعتقد إنها جديرة بالاهتمام والدراسة في المستقبل القريب لأن هذه التجربة أثبتت نجاحها عالميا.

٦- دراسة إمكانية تبني مشروع (مصرف القرية) وهو نظام يقوم على تأسيس مصارف مصغرة وبخدمات محدودة في القرى والأرياف يذهب إلى مدخرات صغار المزارعين ليستوعبها ويمارس عمليات الإقراض والاقتراض وتقديم بعض الخدمات المصرفية التي يحتاجها سكان الأرياف.

والجربة ليست جديدة بل تم اعتمادها في بعض البلدان آسيا والشرق والهند والباكستان وبنغلادش وحتى بعض دول المنظومة الشيوعية المنحلة فكرتها مبسطة وتكاليفها قليلة وتساهم في تنمية الوعي المصرفي لدى الأفراد وتحقيق انخراط لمدخراتهم في الدورة الاقتصادية وما يترتب على ذلك من آثار ايجابية تشمل صغار المدخرين والمصارف والاقتصاد القومي عموما.

ربما يبدو على هذه الدعوات البساطة والغرابة أو إنها غير واقعية أحيانا ولا تناسب الوضع في العراق خاصة من الناحية الأمنية لكننا نعتقد بأهميتها

وضرورتها وفرص نجاحها الأولية خاصة في المناطق المستقرة نسبيا على الصعيد الأمني، كما إنها ضرورة في الأمد المتوسط لمجموعة المزايا التي تتطوي عليها.

والخلاصة فإن الجهاز المصرفي في العراق بحاجة إلى جملة إصلاحات وتكييفات شاملة قسم منها ذات طابع ذاتي يتعلق بالمصارف نفسها من تسهيل الإجراءات والتمدد والانتشار وملاحقة المدخرات وتحسين الخدمات وتحديثها وتطوير التكنولوجيا المستخدمة والقضاء على بؤر الفساد الإداري فيها، والقسم الآخر ذو طبيعة موضوعية تتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وانتقاء الأطر الملائمة لسهولة عمل الجهاز المصرفي وإطلاق القيود المتعلقة بالية تنفيذ السياسات المصرفية وتقديم التسهيلات والخبرة المتاحة اللازمة لتطوير عمل المصارف والاستفادة من التجارب الدولية على هذا الصعيد.

إننا نعتقد باستحالة تحقيق تطور اقتصادي سريع ومتوازن في ظل غياب جهاز مصرفي ملائم ومستجيب لمتطلبات البرنامج الاقتصادي.

المصادر

١. د. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،

بيروت، ١٩٧٥.

٢. انظر الكتابات القيمة التالية:

- رمزي زكي، قضايا مزعجة: مقالات مبسطة في مشكلتنا الاقتصادية المعاصرة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.
- رمزي زكي، مشكلة الادخار في البلدان النامية، القاهرة، ١٩٨٣.
- محبوب الحق، ستار الفقر (خيارات أمام العالم الثالث)، ترجمة احمد فؤاد بليغ، القاهرة، ١٩٧٧.
٣. بول باران، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة احمد فؤاد بليغ، الطبعة الثانية، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧١.
٤. المصدر السابق.
٥. د. علي الراوي، القطاع الصناعي الخاص ومشكلة السياسات التمويلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
٦. M.Dobb , an essays on economic growth and planning , London , 1960.
- انظر أيضا الكتب القيمة التالية:
- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، الكويت، ١٩٨٨.
- R.Nurkse , problems of capital formation in underdeveloped countries .oxford, 1961.
٧. د. علي الراوي، المصارف الإسلامية بين الاستجابة للضرورات الاقتصادية، الاجتماعية وتحديات المستقبل، مجلة كلية المعارف الجامعة، ١٩٨٨.

٨. من تجربة الباحث خلال عمله كمستشار اقتصادي للمصرف الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية حيث كان شاهداً على الإقبال الشديد للمدخرين والمقترضين لوضع مدخراتهم والاقتراض من المصرف وبشكل كان يعجز فيه المصرف عن استقبال الودائع أحياناً.

النظر بحث:

- د. علي الراوي، المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (واقعه وآفاق تطوره)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

٩. للمزيد حول مصارف الفقراء وفرص تطوير مهاراتهم انظر منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U. N. D. P ولسنوات متعددة.

وأنظر ما كتب حول تجربة البنغالي الحائز على جائزة نوبل والريادي في تجربة تعميم مصارف الفقراء.

١٠. للاستزادة حول موضوع المصرف السيار انظر:

- د. عمرو محي الدين، التخطيط والتنمية، مصدر سابق.

